افتتح معرض "لكويت عزنا" والذي ضم أعمالاً للشباب

الجابر: الحكومة تدعم الأنشطة الحرة والمشروعات الصغيرة

تمنى المستشار في ديوان سمو ولي العهد ورئيس الاتحاد العربي والآسيوي في التنس الشيخ أحمد الجابر من الحكومة أن تدعم الانشطة الحرة والمشروعات الصغيرة من خلال صدور القوانين التي تدعم تلك الطاقات الشبابية الكويتية التي تمتلك الكثير من المواهب التي في تحتاج الى الدعم سواء الدعم المادي والمعنوي، حيث ان الشباب الكويتي يمتلك مواهب كثيرة ولكنها في حاجة الى تشجيع ورعاية من مؤسسات الدولة من أجل تنميتهم وثقلهم بالخبرات.

وأوضح العبدالله خلال افتتاح معرض «لكويت عزنا» في خيمة فندق سفير بينيد القار مساء أول من أمس ان المعرض يضم مجموعة من الأعمال التي قام بها مجموعة من الشباب والفتيات الكويتيات حيث إنها توحي بأنهم يملكون الكثير من المهارات والمواهب والإبداعات التي يجب أن تلقى رعاية لأن هذه المواهب يجب أن تلقى منتجاتهم النور، مشيرا الى ان المعرض فرصة كبيرة لهؤلاء الفتيات لكسر حاجز التعامل مع الجمهور لأن التعامل مع الجمهور من أصعب العقبات التي تقابلهم أصحاب المواهب.

وبين العبدالله أنه يسعى دائما الى دعم الطاقات الشبابية الكويتية التي تمتلك الكثير المواهب والمهارات لان هؤلاء الشباب يجب أن يجدون الدعم الكافي لتنمية المواهب والمهارات التي يملكونها، حيث إن الكويت في حاجة الى عقول أبنائها لتنميتها بسواعد الشباب لوضعها ضمن الدولة المتقدمة والمتطورة.

وطالب الصباح القطاع الخاص بان يشارك في دعم هؤلاء الشباب لان القطاع الخاص جزء أساسي في تنمية ونهضة الكويت بحث تلقى هذه المواهب الدعم الملائم والمناسب، مشيرا الى ان القطاع الخاص يمكنه الاستفادة من تلك المواهب التي تدل على الموهبة العالية التي تتمتع بها الفتيات الكويتيات حيث إن كثيرا من المعروضات تتميز بكونها فريدة ومتميزة.

وأشاد العبدالله بالمعرض والمعروضات التي جمعت بين التراث الكويتي القديم والحديث، مشيرا الى ان أروقة المعرض ضمت منتجات في غاية الروعة توحي بان الشاب الكويت قادر على النهوض ولكن كل ما ينقصه أن ترى تلك المواهب النور من خلال توفير الدعم والمعارض لكي يعرضوا منتجاتهم، لذا يجب على مؤسسات الدولة أن توفر معارض لدعم هؤلاء الشباب.

● عادل الشنان

الشيخ احمد الجابر يقص الشريط مفتتحا معرض «لكويت عزنا»

جولة في اجنحة المعرض (هاني الشمري)

مركز رياض

الخروج من الأزمة

لم يحدث في تاريخ الكويت السياسي ان وصلت الأزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والرقابية الى الحد الذي نعيشه اليوم، فالمفترض ان يكون لهذه الازمة عناوين كبرى واخرى صغرى، الكبرى تندرج في تطور الازمة ونموها كموجة تسونامي لا تعرف اتجاها معينا او مصلحة محدودة، وشلل للتنمية الموعودة التي فصلتها كلمات النواب قبيل الانتخابات او التي بشرت بها الحكومة عند التشكيل، على الارجح فمقررات العلوم السياسية لن تتحدث عن التطور السياسي بالبلد بل عن تطور الازمات السياسية وتاريخها وكأن البلد مكون من قوميات متعددة تختلف في اللغة والتاريخ والمعتقد وشبيهه بتلك الموجودة بالبلقان.

أما العناوين الصغرى فهي شخصانية الازمة السياسية حيث ان اهدافها لا تبنى على المصلحة العامة بل على مصالح اخرى ضيقة، لا يدركها سوى المستجوب بالاضافة الى تنامي المشاكل الاساسية للوطن من صحة وتعليم وكهرباء وتلوث، وضرورة ايجاد وسائل بديلة للتنمية بدل الاعتماد الكلي على قطاع النفط، والانغماس في اصدار تشريعات تحد من الاختلاط واخرى تشدد العقوبات واخرى يترتب عليها تزايد الاعباء المالية للدولة ففي الوقت الذي تبنى فيه صاحب السمو الأمير خطة واضحة من شأنها تحويل الكويت لمركز مالي عالمي ووسيط تجاري لم يكن مجلس الامة الكويتي قادرا على اصدار تشريعات لتحقيق ذلك، ولا الحكومة قادرة على تنفيذ ذلك، فصار ذلك حلما يتقاذف بين المجلس والحكومة، فكانت الانتخابات واستطاعت الأقلية في المجلس الميت ان تكون الاغلبية، وفي تشكيل الحكومة خضعت بدورها لمنطق المحاصصة واستبعاد الكفاءات العلمية والمهنية وذلك للمد في عمر الحكومة حيث خضع التشكيل الحكومي لتوزيع الحقائب على أسس ومعايير فئوية وطائفية وقبلية وكأننا بصدد تشكيل حكومة لبنانية.

لم يكن هذا التوجه الحكومي موفقا بل ازدادت حدة الازمة بين المجلس والحكومة وارتفعت حدتها الى المستوى غير المحتمل وغير المقبول، فالمفترض ان يتم عرض تحذير على شاشات التلفزيون الرسمية والخاصة التي تنقل مباشرة اعمال المجلس بان هذا البرنامج للكبار فقط ولا يصلح للصغار وذلك لكمية السب والشتم والالفاظ التي يستعملها ممثلو الامة والتي تصل الى حد الاعتداء بالايدي، على نمط البرلمان الاوكراني وكأننا مجلس استعراض عضلات يغلب فيه طابع الفتونة على طابع الحوار الجاد والمسؤول والذي يعكس قيم وتقاليد البلد وليس الصراخ ورفع العقال والوعد والوعيد.

وفي نظرنا ومن واقع مقابلتي الشخصية مع سمو رئيس مجلس الوزراء وتوجه سموه بأن يختار وزراء قادرين على المواجهة ويتمتعون برصيد مهني ومعرفي قوي يمكنهم من مواجهة هجمات النواب ورغباتهم التي يصعب ارضائها بل يستحيل ذلك هل وقعت الحكومة في فخ استمالة النواب عن طريق ارضائهم فولدت الازمة؟ ما نحتاجه هو حكومة مواجهة قادرة على فرض برنامج تنموي واضح، وامام تعذر هذا المطلب حاليا وتزايد استنزاف ميزانية الدولة واستبعاد الكفاءات والقتل السياسي من قبل المجلس وضياع حقوق المواطنين والدولة مثلما حصل في قضية «الداو كيمكال» نجد انفسنا امام حل واحد وهو تعديل دستوري شامل وما يستتبعه من قوانين تنظيمية تسمح بقيام نظام الاحزاب السياسية وهو ما يتوافق مع مطالب الاغلبية النيابية بحيث تترك قيادة الحكومة للحزب الحاصل على الاغلبية البرلمانية وفق النتائج الانتخابية وان كان قبولنا لهذا الطرح على مضض، فذلك راجع لضعف الحكومة وتنازلات السلطة للضغوط البرلمانية بحيث اصبح هذا الحل هو الامل الوحيد لاخراج البلد من ازماته المتتالية للحفاظ على هيبة الدولة وقوتها كما يمكن ان تقوم الاحزاب وفق اهداف او ادبيات مختلفة تتنافس فيما بينها وفق جدية ونجاعة برامجها على الدائرة الواحدة، فالوطن واحد والدوائر الخمس لم تثبت نجاحها بل زادت من تحالف الطوائف والقبائل.

● رياض الصانع
www.riyad_center.com

«حقوق الإنسان» نظمت دورة «معاً لنحيي الإنسانية»

اقام مركز التطوير والتدريب بجمعية حقوق الانسان دورة تدريبية بعنوان «معا لنحيي الانسانية» بالتعاون مع مركز «هيول لتنمية مواهب الاجيال» وذلك بمقر جمعية المحامين الكويتية. وبدأت يوم أمس بمركز التطوير والتدريب بجمعية حقوق الانسان الكويتية فعاليات الدورة التدريبية التي تستمر يومين وبمشاركة 110 مشاركين.

وقال مدير مركز التطوير والتدريب بالجمعية المحامي محمد العتيبي انه بات من الضروري ان يعلم الانسان كيفية التعامل مع الاخرين.

وفي تدشين الدورة اكد مدير مركز التطوير والتدريب بجمعية حقوق الانسان المحامي محمد العتيبي ان جمعية حقوق الانسان تسعى دائما الى ان تشارك وتقيم الدورات وورش العمل التي تخدم الجانب الانساني وتزيد من معرفة المفاهيم الانسانية ومدى احترامها.

وقال العتيبي: ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتق الجمعية الكويتية لحقوق الانسان فيما يخص التدريب فان الجمعية ارتات ان يكون هناك مركز خاص كأول مركز متخصص في مجال حقوق الانسان والذي نأمل ان ينافس المركز المتقدمة خارجيا وان يكون نموذجا في التدريب الانساني حتى نصل للهدف المنشود وهو خدمة الانسانية ورفعة وسمو كويت الخير والعطاء في ظل قيادة حكيمة تدعم المشاريع الوطنية.

واضاف ان جمعية حقوق الانسان استشعرت الحاجة لعقد الدورات التدريبية التي تعنى بخدمة الانسان ولهذا اقامت هذه الدورة التي سيتم خلالها تناول اهم المفاهيم الاساسية للاسعافات الاولية والمسؤولية القانونية التي تقع على عاتق الشخص المسعف.

من جانبها اكدت المديرة التنفيذية لمركز هيول هيفاء المبارك عن سعادتها في هذا التعاون المثمر مع جمعية حقوق الانسان والتي تعنى بالشأن الانساني.

وقالت انه من الضروري ان نعمل جميعا من اجل مصلحة واحدة وهي خدمة الانسانية.

من جانبها، قالت المستشارة القانونية دانا بركات ان حقوق الانسان تعتبر من الحقوق اللصيقة بالنفس البشرية، وهي غير قابلة للتنازل وتلتزم الدولة بحمايتها من الاعتداء والانتهاك وقد كفلتها ونصت عليها جميع التشريعات والمواثيق الدولية لتعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء، وقد كان الدين الاسلامي من اوائل من أصل وارسى حقوق الانسان وكرامته الانسانية فهو استحقاق سماوي قبل ان يكون وضعيا. وقالت ايضا ان حقوق الانسان التي كفلها الدين الاسلامي وغيره من الديانات، وكذلك المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية، كثيرة وعديدة، الا ان اهمها هي حقه في الحياة، وليست اي حياة بل الحياة الكريمة، وان تكفل له كل السبل لتأمين تلك الحياة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حقه في الطبابة وان تنقذ حياته اذا الم به سوء عبر تقديم الاسعافات الأولية وتخفيف الألم عن الانسان ايا كان عرقه ودينه وجنسه تفعيلا لحقه في الحياة.

واختتمت كلمتها قائلة: فنحن ندعو هنا ومن هذا المنبر الى ألا نمسك بـ «الهرم المقلوب» ونطلب من الدول والجهات الرسمية ان تتبنى حقوق الانسان ونحن انفسنا ننبذها ولا نعيرها اي اهتمام ولا نطبقها في حياتنا اليومية «فلنحي الانسانية».

جانب من الدورة (هاني الشمري)

شركة أسيكو للصناعات (ش.م.ك.م) ACICO ACICO INDUSTRIES Co. (K.S.C.C)

توزيع الأرباح النقدية و أسهم المنحة لعام 2011

بناء على قرار الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 2012/05/17 والقاضي بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2011 بنسبة 5 % من القيمة الإسمية (أي بواقع خمسة فلوس كويتية للسهم الواحد) وأسهم منحة مجانية بنسبة 5 % من رأس المال (أي بواقع خمس أسهم لكل مائة سهم) وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

فإنه يسر مجلس ادارة شركة أسيكو للصناعات – شركة مساهمة كويتية (مقفلة) أن يعلن للمساهمين الكرام بأنه سيتم البدء بتسليم الأرباح المذكورة اعتباراً من :-

يوم الأحد الموافق 2012/05/27

ولإستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من المساهمين مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات الإدارية والمالية – مركز تأسيس الشركات الكائن بمنطقة بنيد القار – قطعة (3) – شارع (65) – مدخل أبراج البشر والكاظمي– برج الدروازة –الدور الأول.

هاتف / 22445458 ، 22418849 – فاكس / 22469838

وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور
ساعات العمل خلال الأيام من الأحد إلى الخميس
من الساعة 8:00 صباحا و لغاية الساعة 3:00 بعد الظهر
ويوم السبت " يوم الراحة "

علماً بأنه سيتم إضافة أسهم المنحة المجانية مباشرة لحسابات المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

والله الموفق ،،،

مجلس الإدارة